الملخص التنفيذي

تقرير الحالة العالمي عن الوقاية من العنف ضد الأطفال لعام 2020

منظمة الصحة العالمية

يونيسف لكل طفل

UNESCO

مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال

End Violence Against Children

الملخص التنفيذي

تقرير الحالة العالمي عن الوقاية من العنف ضد الأطفال لعام 2020

منظمة الصحة العالمية

يونيسف لكل طفل

UNESCO

مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال

End Violence Against Children

تقرير الحالة العالمية بشأن منع العنف ضد الأطفال لعام 2020: الملخص التنفيذي
[Global status report on preventing violence against children 2020: executive summary]

ISBN 978-92-4-000707-9 (نسخة الإلكترونية)
ISBN 978-92-4-000708-6 (نسخة مطبوعة)

© منظمة الصحة العالمية 2020

بعض الحقوق محفوظة. هذا المصنف متاح بمقتضى ترخيص المشاع الإبداعي "نسب المصنف – غير تجاري – المشاركة بالمثل 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية"

(CC BY-NC-SA 3.0 IGO; https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/deed.ar)

وبمقتضى هذا الترخيص يجوز أن تنسخوا المصنف وتعيدوا توزيعه وتحوروه للأغراض غير التجارية، وذلك شريطة أن يتم اقتباس المصنف على النحو الملائم كما هو مبين أدناه. ولا ينبغي في أي استخدام لهذا المصنف الإيحاء بأن المنظمة (WHO) تعتمد أي منظمة أو منتجات أو خدمات محددة. ولا يُسمح باستخدام شعار المنظمة (WHO). وإذا قمتم بتعديل المصنف فيجب عندئذٍ أن تحصلوا على ترخيص لمصنفكم بمقتضى نفس ترخيص المشاع الإبداعي ((Creative Commons licence أو ترخيص يعادله. وإذا قمتم بترجمة المصنف فينبغي أن تدرجوا بيان إخلاء المسؤولية التالي مع الاقتباس المقترح: "هذه الترجمة ليست من إعداد منظمة الصحة العالمية (المنظمة (WHO)). والمنظمة (WHO) غير مسؤولة عن محتوى هذه الترجمة أو دقتها. ويجب أن يكون إصدار الأصل الإنكليزي هو الإصدار الملزم وذو الحجية."

ويجب أن تتم أية وساطة فيما يتعلق بالمنازعات التي تنشأ في إطار هذا الترخيص وفقاً لقواعد الوساطة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (http://www.wipo.int/amc/en/mediation/rules/).

الاقتباس المقترح. تقرير الحالة العالمية بشأن منع العنف ضد الأطفال لعام 2020: الملخص التنفيذي
[Global status report on preventing violence against children 2020: executive summary]

جنيف: منظمة الصحة العالمية: 2020. الترخيص: CC BY-NC-SA 3.0 IGO.

بيانات الفهرسة أثناء النشر. بيانات الفهرسة أثناء النشر متاحة في الرابط http://apps.who.int/iris/.

المبيعات والحقوق والترخيص. لشراء مطبوعات المنظمة (WHO) انظر الرابط
http://apps.who.int/bookorders. ولتقديم طلبات الاستخدام التجاري والاستفسارات الخاصة بالحقوق والترخيص انظر الرابط http://www.who.int/about/licensing.

مواد الطرف الثالث. إذا كنتم ترغبون في إعادة استخدام مواد واردة في هذا المصنف ومنسوبة إلى طرف ثالث، مثل الجداول أو الأشكال أو الصور فإنكم تتحملون مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام هذه أم لا، وعن الحصول على الإذن من صاحب حقوق المؤلف. ويتحمل المستخدم وحده أية مخاطر لحدوث مطالبات نتيجة انتهاك أي عنصر يملكه طرف ثالث في المصنف.

بيانات عامة لإخلاء المسؤولية. التسميات المستعملة في هذا المطبوع، وطريقة عرض المواد الواردة فيه، لا تعبر ضمناً عن أي رأي كان من جانب المنظمة (WHO) بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو أرض أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها أو بشأن تحديد حدودها أو تخومها. وتشكل الخطوط المنقوطة على الخرائط خطوطاً حدودية تقريبية قد لا يوجد بعد اتفاق كامل بشأنها.

كما أن ذكر شركات محددة أو منتجات جهات صانعة معينة لا يعني أن هذه الشركات والمنتجات معتمدة أو موصى بها من جانب المنظمة (WHO)، تفضيلاً لها على سواها مما يماثلها في الطابع ولم يرد ذكرها. وفيما عدا الخطأ والسهو، تميز أسماء المنتجات المسجلة الملكية بالأحرف الاستهلالية (في النص الإنكليزي).

وقد اتخذت المنظمة (WHO) كل الاحتياطات المعقولة للتحقق من المعلومات الواردة في هذا المطبوع. ومع ذلك فإن المواد المنشورة تُوزع دون أي ضمان من أي نوع، سواء أكان بشكل صريح أم بشكل ضمني. والقارئ هو المسؤول عن تفسير واستعمال المواد. والمنظمة (WHO) ليست مسؤولة بأي حال عن الأضرار التي قد تترتب على استعمالها.

المطبوع من تصميم Inis Communication

Front cover photography credits:

WHO/Christopher Black
WHO/Chapal Khasnabis
WHO/TDR/Julio Takayama
World Bank/Kibae Park/Sipa
WHO/Christopher Black
WHO/TDR/Julio Takayama
WHO/Christopher Black

نطاق التقرير وأهدافه

إن القضاء على العنف ضد الأطفال يُطالب به في العديد من الغايات المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويرد بشكل أكثر صراحة في الغاية 16-2 التي تفيد: "إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم". ويستكشف تقرير الحالة العالمية بشأن منع العنف ضد الأطفال لعام 2020 التقدم الذي أحرزته البلدان في تنفيذ الأنشطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال. ويركز التقرير على العنف بين الأشخاص الذي يمثل معظم العنف ضد الأطفال، ويشمل إساءة معاملة الأطفال والتنمر وأنواع أخرى من عنف الشباب، وعنف الشريك. ويقدم التقرير المعطيات الأساسية التي يمكن أن تقيس الحكومات بناءً عليها رصد تقدمها المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف أثناء الفترة 2020-2030، من خلال الاستناد إلى استراتيجيات "إنسباير" (INSPIRE) السبع المسندة بالبينات لإنهاء العنف ضد الأطفال.

ويهدف هذا التقرير إلى توثيق ما إذا كانت الحكومات:

- اعتمدت خطط عمل وسياسات وقوانين وطنية تتماشى مع تلك التي حددتها استراتيجيات "إنسباير" على أنها فعالة؛
- تقوم بقياس حالات العنف المميتة وغير المميتة بدقة؛
- وضعت المعايير الكميّة الأساسية والقيم المستهدفة التي يمكن من خلالها رصد تقدمها المحرز في مسألة إنهاء العنف ضد الأطفال؛
- تدعم تنفيذ التدخلات القائمة على الأدلة المتماشية مع تلك المدرجة في استراتيجيات "إنسباير" السبع.

الإطار 1: "إنسباير": سبع استراتيجيات لإنهاء العنف ضد الأطفال

إن "إنسباير" عبارة عن مجموعة تتكون من سبع استراتيجيات قائمة على الأدلة وضعت كي تسترشد بها البلدان والمجتمعات التي تعمل على القضاء على العنف ضد الأطفال. وتم إطلاق استراتيجيات "إنسباير" في عام 2016، وهي عبارة عن حزمة تقنية ودليل يفيد في عملية اختيار السياسات والبرامج والخدمات الفعالة وتنفيذها ورصدها لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له.

و"إنسباير" هي تسمية إنكليزية مختصرة باستخدام الحروف اللاتينية الأولى، حيث يمثل كل حرف استراتيجية: فيشير حرف "إ" لتنفيذ القوانين وإنفاذها؛ وحرف النون، للمعايير والقيم؛ و**السين**، لتوفير بيئات آمنة؛ و**الباء**، لدعم الوالدين ومقدمي الرعاية؛ و**الألف**، لتعزيز الدخل والاقتصاد؛ و**الياء**، لخدمات الاستجابة والدعم؛ و**الراء**، للتعليم والمهارات الحياتية. وهناك أيضاً نوعان من الأنشطة الشاملة (وهي التي تتصل بالإجراءات متعددة القطاعات والتنسيق القطاعات وعمليات الرصد والتقييم) التي تربط بين الاستراتيجيات السبع وترصد مدى تنفيذها وتأثيرها على المشكلة القائمة.

الجدول 1. استراتيجيات "إنسباير" والنُهج والأنشطة العرضية لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له

الاستراتيجية	النُهج	الأنشطة العرضية
تطبيق القوانين وإنفاذها	• قوانين تحظر العقاب العنيف للأطفال من قبل الوالدين أو المعلمين أو مقدمي الرعاية الآخرين • قوانين تُجرّم الاعتداء والاستغلال الجنسي للأطفال • قوانين تمنع إساءة استخدام الكحول • قوانين تحد من وصول الشباب إلى الأسلحة النارية والأسلحة الأخرى	
المعايير والقيم	• تغيير الالتزام بالمعايير الاجتماعية المقيدة والضارة القائمة على التفرقة بين الجنسين • برامج تعبئة المجتمع المحلي • التدخلات المحايدة	
توفير بيئات آمنة	• الحد من العنف من خلال معالجة "البؤر الساخنة" • وقف انتشار العنف • تحسين البيئة المبنية	الإجراءات متعددة القطاعات والتنسيق
دعم الوالدين ومقدمي الرعاية	• يُقدّم من خلال القيام بزيارات منزلية • يُقدّم لمجموعات داخل مرافق في المجتمعات المحلية • يُقدم من خلال وضع برامج شاملة	الرصد والتقييم
تعزيز الدخل والاقتصاد	• التحويلات النقدية • المدخرات والقروض الجماعية إلى جانب التدريب على الإنصاف بين الجنسين • منح فرص التمويل بالغ الصغر إلى جانب التدريب على المعايير المتعلقة بالنوع الاجتماعي	
خدمات الاستجابة والدعم	• نهوج المشورة و العلاج • إجراء الفحص المقترن بالتدخلات • تطوير برامج علاج الأحداث الجانحين في نظام العدالة الجنائية • تدخلات الرعاية البديلة التي تنطوي على خدمات الرعاية الاجتماعية	
التعليم والمهارات الحياتية	• زيادة الالتحاق بمؤسسات ما قبل سن المدرسة بالمدارس الابتدائية والثانوية • إنشاء بيئة مدرسية آمنة ومؤهلة • تحسين معارف الأطفال بشأن الايذاء الجنسي وكيفية حماية أنفسهم منه • التدريب على المهارات الحياتية والاجتماعية • برامج منع عنف الاصدقاء الحميمين من المراهقين	

المنهجية

أُعدّ تقرير الحالة العالمي عن الوقاية من العنف ضد الأطفال من خلال عملية تشاورية مع الدول الأعضاء. وكانت جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 194 دولة مدعوة للمشاركة. وفي مسح متعدد القطاعات أجري في الفترة الممتدة من منتصف عام 2018 إلى منتصف عام 2019، أبلغ ما مجموعه 155 بلداً عن حالة خطط العمل الوطنية والقوانين والمؤشرات وآليات جمع البيانات وعن البرامج والخدمات المطبقة على غرار تلك التي قُدّمت كأمثلة تحت كل استراتيجية من استراتيجيات "إنسباير". وقد أقرت الوزارات الحكومية المعنية الاستجابات النهائية رسمياً، وتعد هذه الميزة الفريدة لهذا التقرير إذ إنها المرة الأولى على الإطلاق التي تقوم فيها الحكومات بالإبلاغ الذاتي عن عملها ولاسيما فيما يتعلق بالتصدي للعنف ضد الأطفال.

الوقاية من العنف ضد الأطفال: الوضع العالمي

يؤثر العنف في حياة ما يقارب مليار طفل، وله عواقب انفعالية أو وجدانية واجتماعية واقتصادية طويلة الأمد ومكلفة

ويقدّر على الصعيد العالمي، أن طفلاً واحداً من أصل طفلين من بين أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين عامين و17 عاماً يعاني من شكل من أشكال العنف سنوياً. ويعاني ما يناهز 300 مليون طفل في جميع أنحاء العالم، من بين أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين عامين و4 أعوام من أساليب التأديب العنيف من قِبَل مقدمي الرعاية لهم. وقد تعرّض ثُلث التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين 11 و15 عاماً في العالم التنمر من قِبَل أقرانهم في الشهر الماضي، ويقدّر أن 120 مليون فتاة قد عانين شكلاً من أشكال العلاقات الجنسية القسرية قبل سن العشرين. ويؤثر العنف الوجداني في طفل واحد من أصل ثلاثة أطفال، ويعيش طفل واحد من أصل أربعة أطفال على الصعيد العالمي، مع أم ضحية لعنف الشريك. وكان ما يقدر بنحو 150 40 طفلاً في كافة أنحاء العالم ضحايا لعلميات قتل في عام 2017. وبلغ المعدل العالمي لقتل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و17 عاماً 1,7 لكل 000 100 نسمة، وبلغ هذا المعدل بالنسبة إلى فئة الذكور 2,4 لكل 000 100 نسمة أي أكثر من ضعف المعدل فيما يتعلق بالفتيات (1,1 لكل 000 100 نسمة).

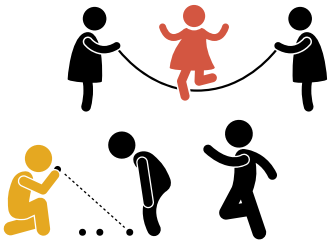

وكان لجائحة كوفيد-19 واستجابة المجتمعات لها أثر كبير في انتشار العنف ضد الأطفال ومن المرجح أن يخلّف عواقب سلبية طويلة الأمد.

وإن الأطفال المعرضين للعنف هم في خطر متزايد للإصابة بالأمراض النفسية واضطرابات القلق طوال حياتهم؛ وعرضة لاعتماد السلوكيات المحفوفة بمخاطر عالية مثل تعاطي الكحول والمخدرات والتدخين وممارسة الجنس غير الآمن؛ والإصابة بالأمراض المزمنة مثل السرطانات والسكري وأمراض القلب؛ والأمراض المعدية مثل فيروس العوز المناعي البشري؛ والتعرض لمشكلات اجتماعية بما في ذلك ضعف التحصيل التعليمي، والمشاركة في أعمال العنف والجريمة. وتكون التكاليف الاقتصادية لهذه العواقب باهظة جداً. وفي الولايات المتحدة، يبدو أن التكاليف المقدرة طوال العمر لسوء معاملة الأطفال التي تحدث في عام واحد تقدّر بحوالي 428 مليار دولار أمريكي، وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ، تبلغ التكاليف الاقتصادية لعواقب إساءة معاملة الأطفال ما بين 4,1٪ و5,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للإقليم.

يمكن تفادي القسط الكبير من هذا العنف، وبالتالي تجنب التكاليف البشرية والاقتصادية المرتبطة به

إذ تبيّن الدلائل الكامنة وراء مناهج "إنسباير" أنه جرى تحقيق انخفاض في معدل الانتشار بنسبة تتراوح بين 20٪ إلى 50٪ من خلال اتباع برامج محكمة التصميم، وقد نفّذ العديد منها في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويشير هذا بوضوح إلى أنه يمكن تخفيض العنف بسرعة إذا توفرت الإرادة السياسية والقيادة القوية والسياسات والتدخلات القائمة على الأدلة وتوفر موارد التمويل الكافية.

الإطار 2: "جائحة كوفيد-19 والعنف ضد الأطفال

لقد أثرت جائحة كوفيد-19 واستجابة المجتمعات لها في جميع جوانب حياتنا. وأثر إغلاق المدارس على حوالي 1,5 مليار طفل. وقد أدت القيود المفروضة على الحركة وفقدان الدخل والعزلة والاكتظاظ إلى زيادة حدة التوتر والقلق لدى الآباء ومقدمي الرعاية والأطفال، وأصبح الناس معزولين، أسراً وأفراداً، عن مصادر دعمهم المعتادة.

ولقد غيرت هذه العواقب معدل انتشار العنف بين الأشخاص وأنماطه. بينما أُبلغ عن انخفاض في عدد جرائم القتل والإصابات المرتبطة بالعنف التي تتلقى العلاج الطبي في حالات الطوارئ (والتي تحدث غالباً في صفوف المراهقين الأكبر سناً والبالغين من الذكور)، ولاسيما حيثما كانت تدابير الحجر الصحي مصحوبة بحظر بيع الكحول. وقد لوحظ ارتفاع في عدد الاتصالات بالخطوط الهاتفية المخصصة للمساعدة بشأن إساءة معاملة الأطفال وعنف الشريك، وانخفاض في عدد حالات الاعتداء على الأطفال التي تحال إلى خدمات حماية الطفل. كما تبيّن حدوث طفرة في الأضرار المحتملة أو الفعلية المرتبطة باستخدام الإنترنت، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والتنمر على شبكة الإنترنت الناتج عن زيادة نسبة استخدام الأطفال للإنترنت.

وقد يستغرق التغلب على التدهور الاقتصادي الذي أحدثه كوفيد-19 والاستجابة له سنوات، وقد يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة الاقتصادية والفقر والبطالة وانعدام الأمن المالي للأسر المعيشية. ومن المتوقع أن تعيد هذه الآثار طويلة المدى نسبة جرائم القتل والاعتداء العنيف إلى مستوياتها التي كانت عليها قبل تطبيق الحجر الصحي (أو حتى تصبح أعلى منها)، ويمكن أن تؤثر في العديد من عوامل الخطر للعنف لاحقاً، بما في ذلك التأثير في نمو الدماغ والتعلّم المبكر والتعليم. ولعل العودة إلى المدرسة والعمل قد تقلل من مستوى الضغط على الآباء ومقدمي الرعاية والأطفال وتعيد إنعاش نظم الدعم الاجتماعي الخاصة بهم، وبالتالي تقلل من خطر تعرّض الأطفال للإساءة في المنزل أو تواجدهم خلال حدوثها. ومع ذلك، وعلى الرغم من استئناف العمل، قد تظل ظروف البطالة وانعدام الأمن المالي للأسر مستمرة، وقد ينخفض معدل الوصول إلى الحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية في العديد من الحالات، مما يعني أنه في حين قد تنخفض معدلات إساءة معاملة الأطفال، فمن المرجح أن تستقر عند مستويات أعلى من مستوياتها قبل جائحة كوفيد-19.

وقد ركزت الاستجابات العالمية للعنف ضد الأطفال في فترة كوفيد-19 على الكيفية التي يمكن أن تعزز من خلالها الحكومات والمجتمعات قدرة الأسر لتجاوز الضغوط التي يسببها الحجر الصحي والقلق بشأن المستقبل. وبُذلت أيضاً جهود متضافرة لتزويد جميع الأسر باقتراحات ملموسة للسلوك الذي ينبغي التحلي به لتحسين العلاقات الإيجابية بين الأبوين والطفل، وكيفية تجنب استخدام أسلوب التأديب العنيف، وما يمكن فعله عندما يوشك العنف على الاندلاع.

نتائج الاستقصاء الرئيسية

خُمس هذه البلدان فقط قام بتمويل خطط العمل الوطنية بالكامل أو الخطط التي تتضمن مؤشرات محددة بشأن انتشار العنف ضد الأطفال مقارنة بالقيم الأساسية والقيم المستهدفة

إن العديد من البلدان لديها آليات لدعم الأعمال الوطنية للوقاية من العنف، غير أن بعضها فقط لديه خطط ممولة بالكامل وتتضمن أهدافاً قابلة للقياس

لقد خلص هذا التقرير إلى أن 89٪ من البلدان أسندت مسؤولية لتصدي للعنف ضد الأطفال إلى قطاعات متعددة، مع الإشارة في معظم الأحيان إلى قطاعات التعليم والصحة والعدالة والقطاع الاجتماعي؛ ونسبة 80٪ من البلدان لديها خطة عمل وطنية واحدة على الأقل ترمي إلى الوقاية من العنف ضد الأطفال. وتتناقض هذه النتائج المشجعة مع الاستنتاج الذي يفيد بأن خُمُس البلدان فقط أشارت إلى أن خطط عملها الوطنية ممولة بالكامل، وعلى الرغم من أن معظم البلدان تمتلك بعض البيانات الممثله لمعدلات انتشار عن معدلات انتشار العنف على المستوى الوطني، فقد أبلغت نسبة 21٪ من البلدان فقط عن امتلاكها مؤشرات كمية أساسية ومستهدَفة يمكن من خلالها رصد آثار جهودها الوقائية.

الشكل 1: النسب المئوية للبلدان التي لديها خطط عمل وطنية ممولة تمويلاً تاماً بحسب نوع العنف ومستوى الدخل للبلد، لعام 2018 (عدد البلدان التي قدمت تقارير الإبلاغ =155 بلداً)

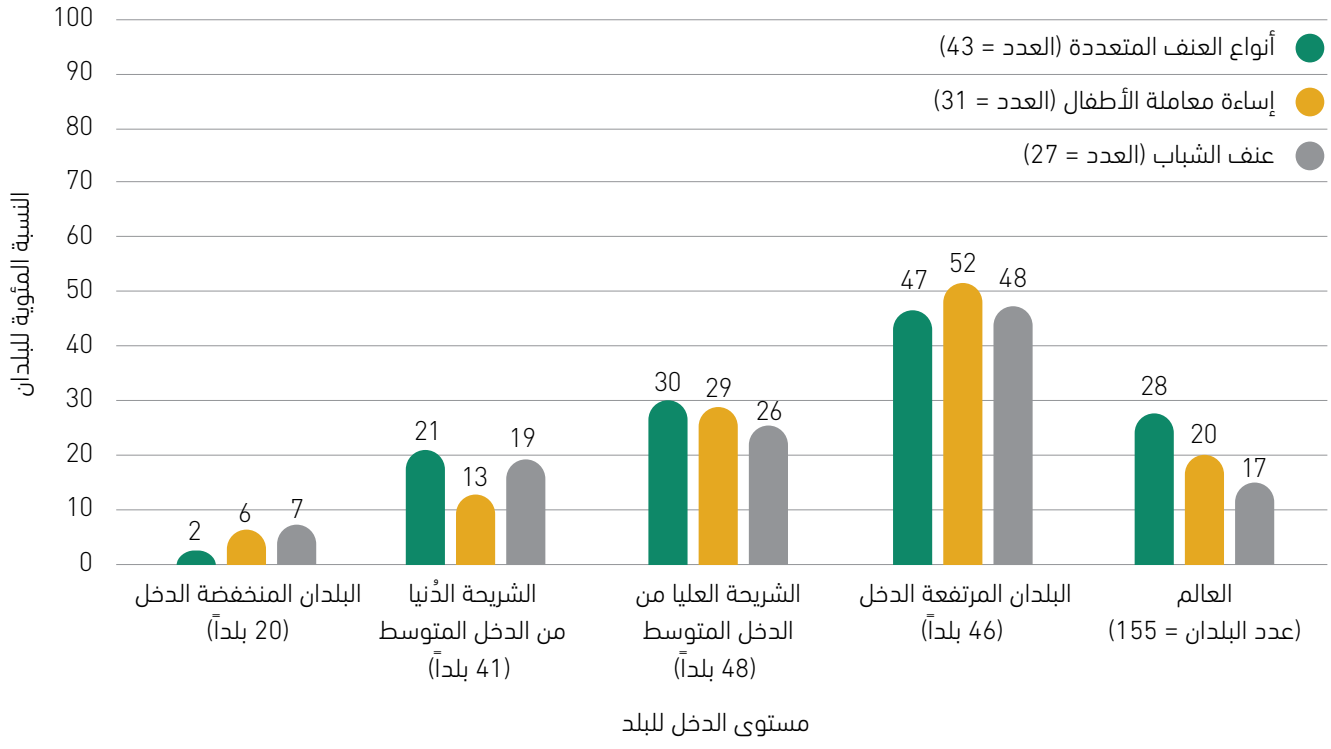

ملاحظة. تستند مستويات الدخل إلى تصنيفات البنك الدولي لعام 2018.

تقدم نسبة 56٪ من البلدان الدعم لاستراتيجيات "إنسباير"، وتختلف هذه النسب باختلاف إقليم المنظمة واختلاف هدف استراتيجية "إنسباير"

هناك اختلافات واضحة في مستوى الدعم الحكومي حسب إقليم المنظمة وحسب هدف استراتيجية "إنسباير"

في حين أن 56٪ من البلدان تقدم بعضاً من الدعم الوطني لتنفيذ استراتيجيات "إنسباير"، إلا أن ذلك الدعم اختلف بشكل ملحوظ حسب الاستراتيجية والإقليم. وعلى سبيل المثال، كان تطبيق القوانين وإنفاذها مدعوماً بنسبة 88٪ من البلدان على الصعيد العالمي، بينما تراوحت نسبة الدعم لاستراتيجية دعم الوالدين ومقدمي الرعاية من 78٪ في الإقليم الأوروبي، و56٪ من البلدان في الإقليم الأفريقي وأقل من نصف البلدان في إقليم شرق المتوسط وجنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ.

وكانت الاستراتيجيات الأقل دعماً هي تلك المتعلقة بتوفير البيئات الآمنة وتعزيز الدخل والاقتصاد. وقد قدم أقل من ثلث البلدان في أقاليم أفريقيا وجنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ الدعم الوطني لاستراتيجية توفير البيئات الآمنة. وأما استراتيجية تعزيز الدخل والاقتصاد فقد كانت الاستراتيجية الوحيدة التي أُبلغ عن أنها تلقّت أعلى مستويات الدعم (53٪) في الإقليم الأفريقي، مقارنة بنسب الدعم المتراوحة بين 28٪ و42٪ المقدم من البلدان في الأقاليم الأخرى.

الشكل 1: النسب المئوية للبلدان التي لديها خطط عمل وطنية ممولة تمويلاً تاماً بحسب نوع العنف ومستوى الدخل للبلد، لعام 2018 (عدد البلدان التي قدمت تقارير الإبلاغ =155 بلداً)

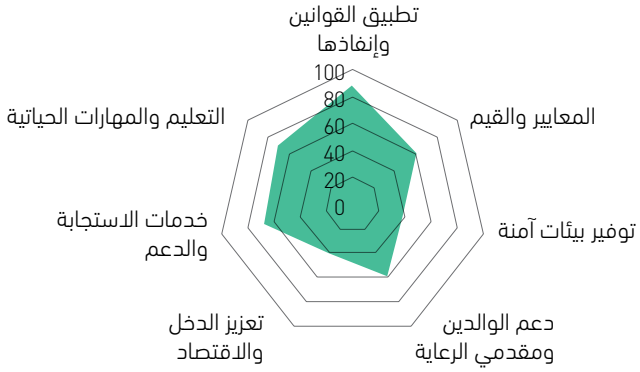

العالم (عدد البلدان 155=)

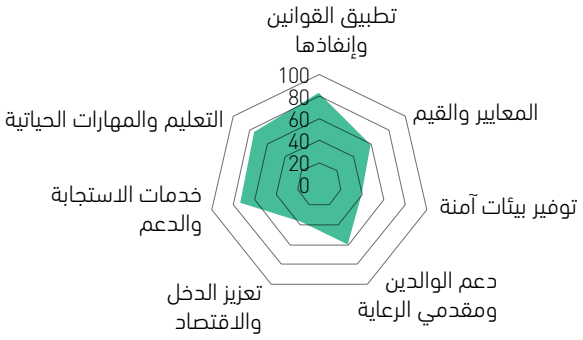

الأمريكتان (عدد البلدان 31)

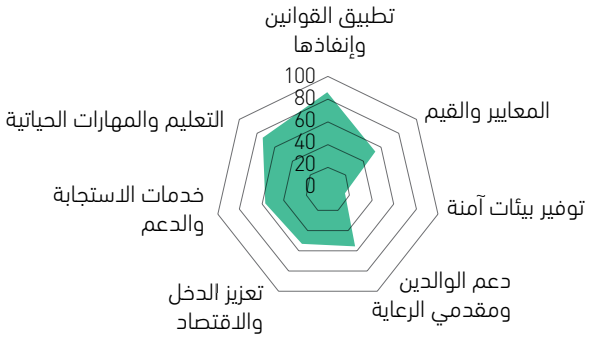

أفريقيا (عدد البلدان 34)

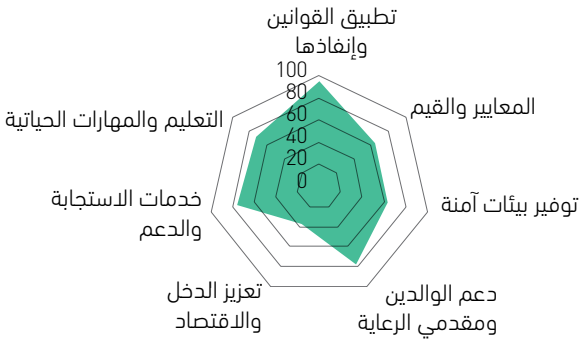

أوروبا (عدد البلدان 45)

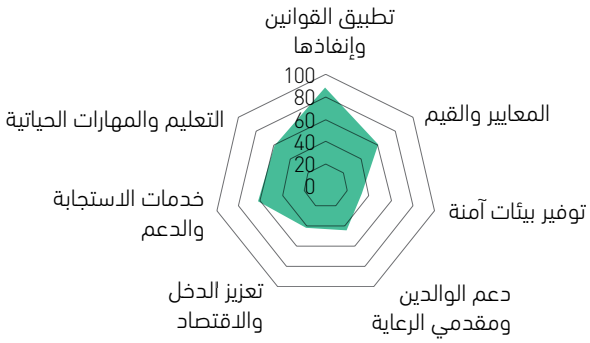

شرق المتوسط (عدد البلدان 18)

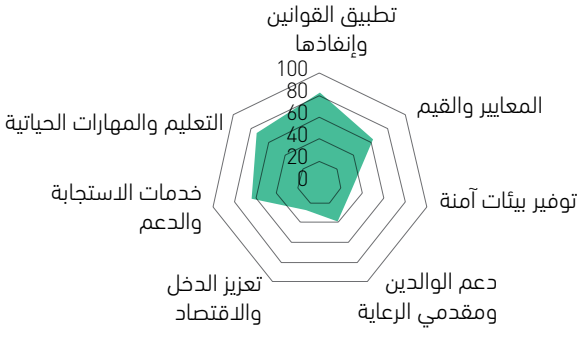

جنوب شرق آسيا (عدد البلدان 8)

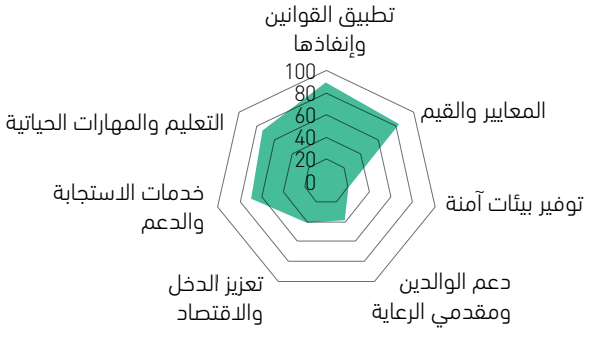

غرب المحيط الهادئ (عدد البلدان 19)

تُسن قوانين مكافحة العنف الذي يعاني منه الأطفال والقوانين التي تقيد التعرض للكحول والأسلحة النارية على نطاق واسع ولكن غالباً ما تنفذ بشكل غير كافي

وقد أبلغت عموماً، نسبة 88٪ من البلدان عن اعتمادها جميع القوانين الستة اللازمة، وأفاد ما يناهز 100٪ من البلدان بأن لديها قوانين سارية لمكافحة العنف الجنسي وقوانين تنظم حصول المدنيين على الأسلحة النارية. ولدى 79٪ من البلدان قوانين تحظر العقوبة البدنية، في حين أن 64٪ من البلدان تملك قوانين تحظر استخدام الأسلحة داخل المدارس. ولكن نسبة البلدان التي اعتُبر فيها مستوى التنفيذ المرتقب كافياً لضمان احتمال عالٍ لفرض العقوبة على الأشخاص الذين يخالفون القوانين، لم تتجاوز عموما نسبة 47٪ وتراوحت من 30٪ بالنسبة إلى حظر العقوبة البدنية و44٪ فيما يخص القوانين ضد استخدام الأسلحة في المدرسة إلى 42٪ -57٪ فيما يخص قوانين مكافحة العنف الجنسي و58٪ بالنسبة للقوانين بشأن استخدام الشباب للأسلحة النارية. .

الشكل 3: النسب المئوية للبلدان التي لديها قوانين وطنية للوقاية من العنف والتي تعتبر تدابير التنفيذ فيها كافية لضمان احتمال عالٍ لفرض عقوبة على الأشخاص الذين يخالفون القوانين، 2018 (العدد = 155 بلداً مبلّغاً)

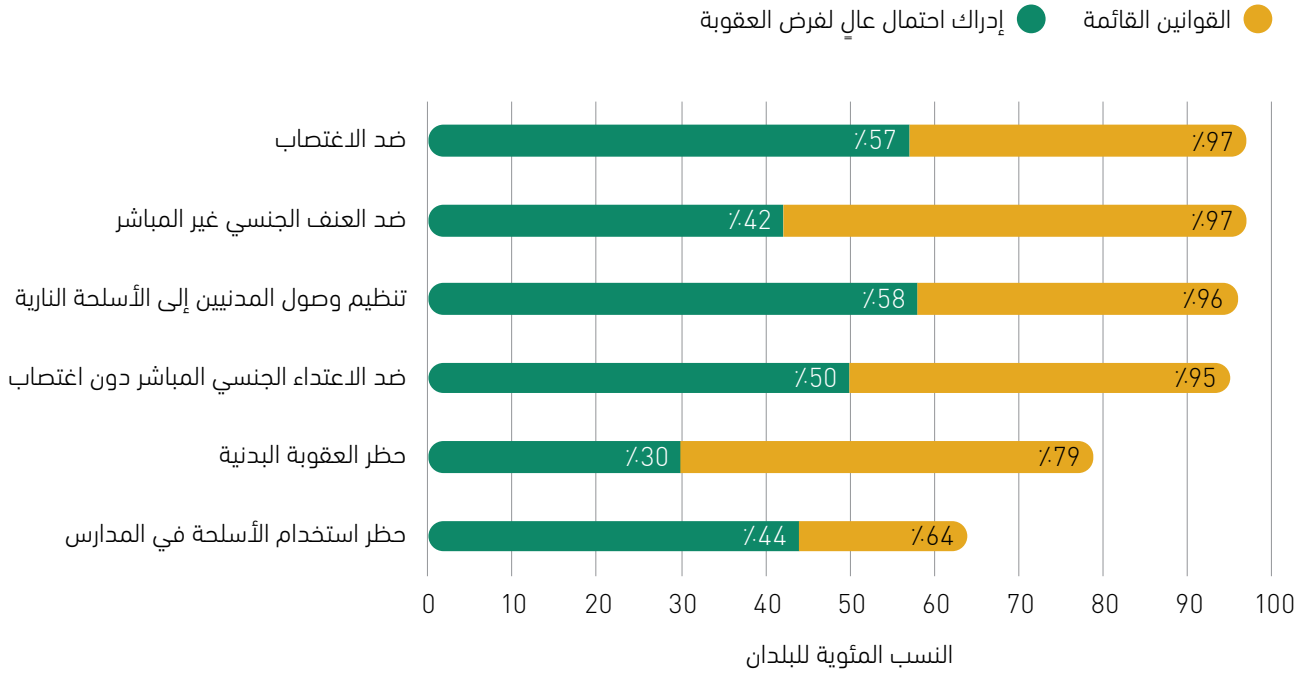

ملحوظة: لم تقدم بعض الدول تقييمات لمدى إنفاذ بعض القوانين التي أبلغ عن وجودها، وتراوحت نسبة اكتمال التقييم بين 93-95٪. واستخلصت المعلومات حول الحد الأدنى للسن المسموح له بشراء الكحول من تقرير الحالة العالمية للكحول والصحة 2018 لمنظمة الصحة العالمية.

وقد حصّل على النتائج بشأن القوانين التي تقيد الحصول على الكحول من تقرير الحالة العالمي للكحول والصحة لعام 2018 لمنظمة الصحة العالمية، الذي أظهر أن 93٪ من البلدان قد وضعت الحد الأدنى للأعمار القانونية لشراء الكحول ويتراوح هذا الحد ما بين 18 و25 عامًا ولكنها لا تقدم معلومات حول مدى تطبيق هذه القوانين.

بينما تستثمر الدول في سُبل الوقاية، يسلّم صناع القرار في كل بلد بالحاجة إلى تكثيف جهودهم

من بين نُهج الوقاية المتبعة، اعتبر أكثر من نصف البلدان أن تنفيذ نهج الالتحاق بالمدارس فقط قد تلقى الدعم الكافي للوصول إلى جميع المحتاجين. وتلاه أربعة نُهج أخرى للتعليم والمهارات الحياتية التي صنفت على أنها مدعومة بما يكفي من 29٪ إلى 41٪ من البلدان. ومن بين نهج الاستجابة، صنفت خدمات حماية الطفل والخدمات السريرية لضحايا العنف الجنسي وتحديد هوية الضحايا وإحالتهم على أنها مدعومة بما يكفي من قبل ثلث المستجيبين الحكوميين فقط. وكان مرجحا إيلاء الاعتبار للنهج الخاصة بخدمة الضحايا للوصول إلى جميع الذين يحتاجون إليها مرتين مقارنةً بالنهج الخاصة بخدمة الجناة.

شرح الرموز: E = التعليم والمهارات الحياتية؛ I = تعزيز الدخل والاقتصاد؛ N = القواعد والقيم؛ P = دعم الوالدين ومقدمي الرعاية؛ R = خدمات الاستجابة والدعم؛ S = توفير بيئات آمنة

الشكل 4: النسب المئوية لاستراتيجيات "إنسباير" للوقاية والاستجابة حيث اعتبر الدعم كافياً للوصول إلى جميع المحتاجين أو كاد يكون كافياً لعام 2018 (العدد= 155 بلداً مبلغاً)

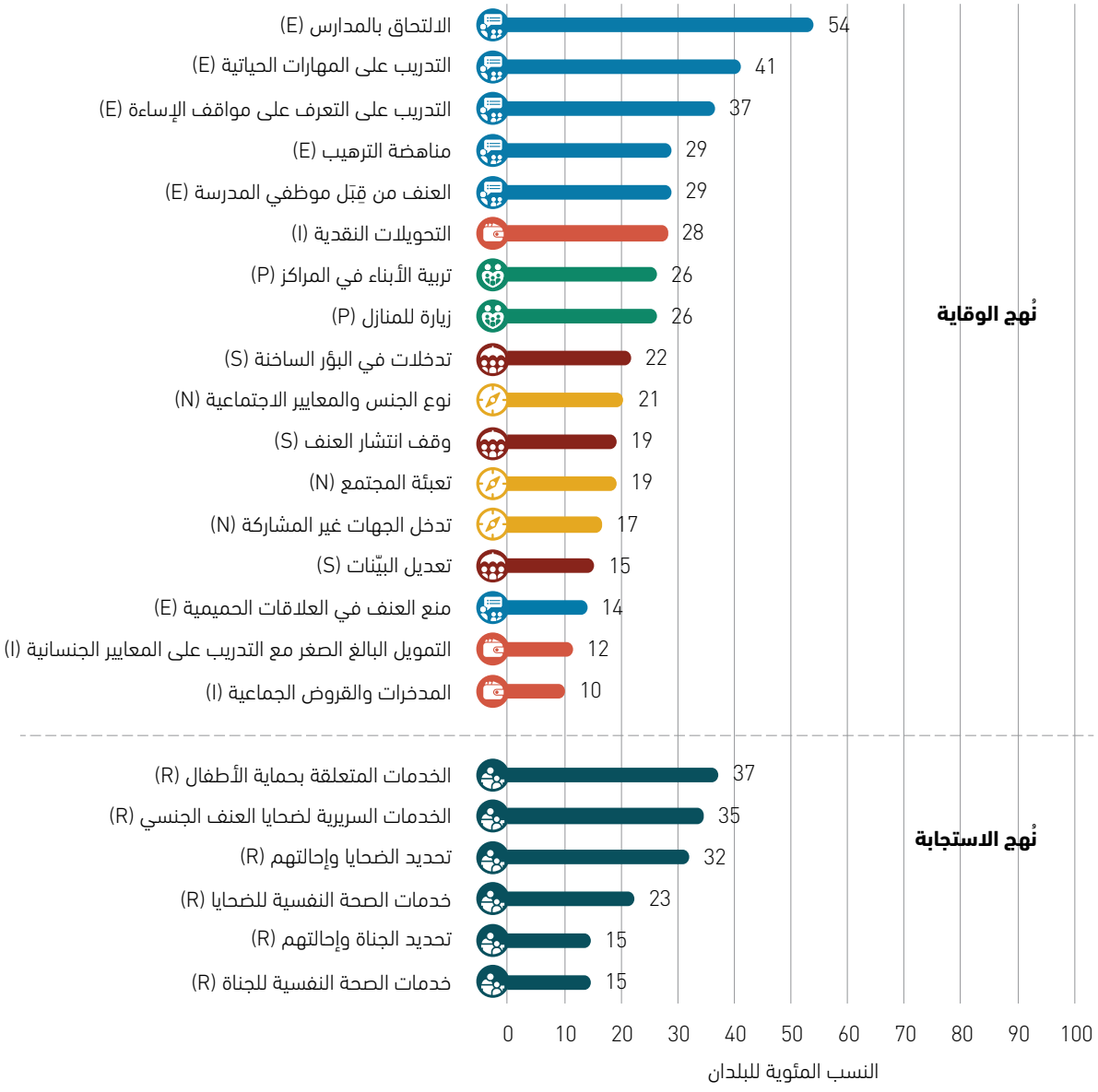

ملحوظة: لم تقدم بعض الدول تقييمات حول مدى الوصول بعض النهج التي تتلقى دعمًا وطنيًا، وتراوحت نسبة اكتمال التقييم بين 85-100٪

يجب مضاعفة الجهود لزيادة الدعم لتنفيذ استراتيجية "إنسباير" في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل

يلزم اتخاذ إجراءات جذرية لزيادة دعمنا الجماعي للجهود المبذولة في توفير الوقاية المسندة بالبيّنات إذا أردنا وقف جميع أشكال العنف ضد الأطفال بحلول عام 2030

ويوضح هذا التقرير أن العديد من البلدان قد بدأت في تنفيذ برامج الوقاية وتقديم خدمات للضحايا، ووضع خطط العمل والسياسات والقوانين الوطنية اللازمة لدعم برامج الوقاية من العنف وجهود الاستجابة التي تتوافق مع حلول استراتيجية "إنسباير" المسندة بالبيّنات. وبينما تستثمر الدول في توفير الوقاية، يسلّم صناع القرار في كل بلد بالحاجة إلى تكثيف جهودهم.

ومن بين النهج المصنفة على أنها مدعومة بشكل كاف للوصول إلى جميع الذين يحتاجون إليها، جري تنفيذ نسبة 11٪ فقط من النهج الهادفة لتوفير الوقاية و5٪ من نُهج الاستجابة في البلدان منخفضة الدخل، على خلاف 32٪ من الاستجابات الوقائية و41٪ من نهج الاستجابة التي يجري تنفيذها في البلدان ذات الدخل المرتفع.

الشكل 5: النسب المئوية لنهج الوقاية والاستجابة التي يُعتبر أنها تصل إلى جميع المحتاجين بحسب مستوى الدخل في البلد، لعام 2018 (العدد= 155 بلداً مبلّغاً)

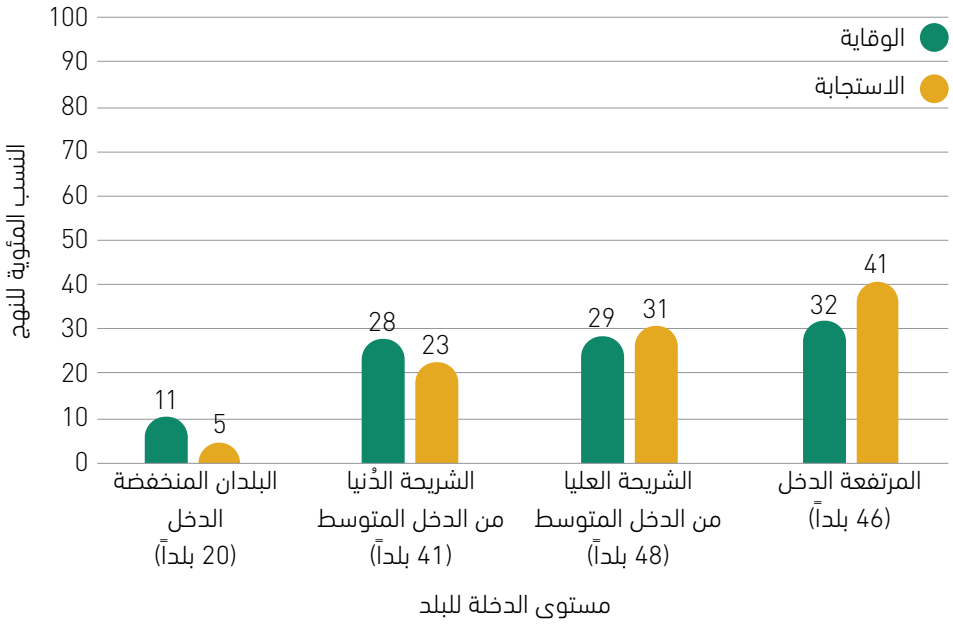

ملاحظة. تستند مستويات الدخل إلى تصنيفات البنك الدولي لعام 2018.

التوصيات

بما أن صنّاع القرار ومخططي البرامج هم الجمهور المستهدف بهذا التقرير، فإن الأولوية تمنح للتوصيات على المستوى الوطني. وتركز مجموعة ثانية من التوصيات العالمية على أولويات البحث وإتاحة فرص التواصل التي يمكن أن تدعم الإجراءات الوطنية.

التوصيات الوطنية

تعزيز الحوكمة والتنسيق

تهدف هذه التوصيات إلى تعزيز إمكانات الوقاية الناجمة عن العمل متعدد القطاعات. ويجب على الحكومات أن تضمن ما يلي:

- تعيين وكالة ذات موارد مناسبة يفوّض لها بشكل صريح تنسيق العمل متعدد القطاعات اللازم لإنهاء العنف ضد الأطفال؛
- ضرورة تحديد مسؤولية السلطات الوزارية لوضع استراتيجيات المعايير والقيم ودعم الوالدين ومقدمي الرعاية وتوفير بيئات آمنة وتعزيز الدخل والاقتصاد التي قد لا تتماشى تماشياً واضحاً مع الأدوار والمسؤوليات القطاعية القائمة؛
- دمج استراتيجيات ونُهج "إنسباير" في أطر السياسات الوطنية والاستفادة من إمكانات الوقاية من العنف في قطاعات الاقتصاد والتعليم والعمالة والصحة والتنمية الاجتماعية باستخدام السياسات في هذه القطاعات للحد من عوامل الخطر التي يمكن أن تؤدي إلى العنف وتعزيز تلك التي تحمي من حدوثه.

إعطاء الأولوية لجمع البيانات وخطط العمل الوطنية

ينبغي أن تمنح البلدان الأولوية لجمع البيانات الخاصة بالمؤشرات الرئيسية المتعلقة بالعنف في إطار التقارير المنتظمة عن أهداف التنمية المستدامة واستخدامها لتحديد غايات قابلة للقياس في خطط العمل الوطنية القائمة على البيانات.

- ينبغي أن تولي البلدان، التي لم تُجر بعد استقصاءات ممثلة للصعيد الوطني على الصعيد الوطني، تشمل أسئلة حول العنف ضد الأطفال، الاهتمام ببدء إجراء هذه الاستقصاءات.
- يجب تحسين طرق جمع البيانات بشأن جرائم القتل، ويجب أن تقوم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بالمزيد من العمل لضمان إمكانية تصنيف هذه البيانات حسب العمر بحيث يمكن عدّ جرائم قتل الأطفال.
- ينبغي إجراء دراسة نقدية لخطط العمل الوطنية الحالية بالمقارنة مع معايير أفضل الممارسات، ومراجعتها عند الضرورة للتأكد من أنها محددة وقابلة للقياس والمساءلة ووجيهة ومحددة زمنيا.
- ينبغي أن تستثمر الحكومات أكثر في رصد مدى استيعاب نهج الوقاية والاستجابة المستندة على البيّنات ونطاق تنفيذها وتحديد أثرها لموازنة التركيز على قياس المشكلة مع إيلاء نفس القدر من الاهتمام لقياس الحلول الممكنة.

تعزيز الأطر التشريعية

من المهم أن تضمن الحكومات ما يلي لتحسين فعالية الأطر التشريعية في المساعدة على إنهاء العنف ضد الأطفال:

- الحماية القانونية الشاملة للأطفال؛
- استيفاء القوانين لمعايير أفضل الممارسات؛
- تجديد الالتزام بتطبيق القوانين وإنفاذها.

استخدام البيّنات لتعزيز فعالية برامج الوقاية والخدمات

ينبغي أن تستفيد الحكومات من الحلول المسندة بالبيّنات التي تنطوي عليها استراتيجيات "إنسباير" التي تقدم مجموعة من الأساليب المجربة والمشجعة. وينبغي عليها:

- تقييم مدى اتساق دعمها الحالي لبرامج الوقاية من مع حلول اسراتيجيات "إنسباير" المسندة بالبيّنات؛
- استخدام الإرشادات التقنية الواردة في استراتيجيات "إنسباير" لمراجعة دعمها كي تتأكد من أنها تعزز الإجراءات التي تتوافق مع الإجراءات الموجودة في "إنسباير".

ضمان التمويل الكافي

يجب زيادة فرص تمويل النُهج المسندة بالبيّنات لإنهاء العنف ضد الأطفال وإدماجه في الأطر المخصصة للإنفاق المتوسط الأجل على المستويين الوطني ودون الوطني. ويجب أن تقوم الحكومات بما يلي:

- إجراء استعراضات كلما اقتضت الضرورة للتأكد من الأسباب المؤدية لعدم تمويل خطط العمل الوطنية القائمة بشكل كاف ومعالجة تلك المسائل؛
- وضع الميزانيات الجديدة لتنفيذ استراتيجيات "إنسباير" وإتاحة الأموال المطلوبة.

التوصيات العالمية

ضمان استخدام البلدان لآليات الدعم الدولية استخداماً تاماً

تُشجّع الحكومات على الانضمام إلى الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف كبلدان رائدة، وعلى المشاركة في فرق العمل المرتبط عملها باستراتيجيات "إنسباير" ارتباطاً وثيقاً، وهي شبكة تقنية ومجموعة تُعنى بالممارسات مكرّسة لدعم استيعاب استراتيجيات "إنسباير" ورصدها.

- في إطار عقد العمل، ينبغي تشجيع البلدان الرائدة على تقديم خطط لتسريع وتيرة الإجراءات الرامية إلى إنهاء العنف ضد الأطفال إلى الأمم المتحدة بهدف توضيح التغيير القابل للقياس بحلول مؤتمر القمة الثاني لأهداف التنمية المستدامة المزعم عقده في عام 2023.
- ينبغي تشجيع البلدان ودعمها للموافقة على مجموعة من غايات الأداء الطوعية لتتبع تنفيذ استراتيجيات ونهج "إنسباير" ونطاق الوصول إليها وأثرها.
- يجب نشر المزيد من تقارير الحالة العالمية بشأن الوقاية من العنف ضد الأطفال في عامي 2025 و2030 لتتبع التغييرات الكامنة في مدى استيعاب استراتيجيات ونهج "إنسباير" ودعمها بالمقارنة مع غايات الأداء الطوعية.
- ينبغي تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة التي تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى – ولاسيما في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

زيادة فرص التمويل للوقاية المسندة بالبيّنات

يجب زيادة فرص التمويل من الجهات المانحة لدعم تنفيذ مبادرة "إنسباير" في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ويجب إنشاء آليات لضمان تنفيذ هذه الأموال المحصلة تنفيذاً فعالاً.

تعزيز بحوث التنفيذ

يجب زيادة الدعم لبحوث التنفيذ عالية الجودة، ويجب إجراء المزيد من هذه البحوث في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويجب أن تركز بحوث التنفيذ على ما يلي:

- كيفية الاستفادة من نُهج "إنسباير" لتحقيق الشمولية، بما في ذلك من خلال تحديد خيارات الأداء الخفيفة والمنخفضة التكلفة؛
- دور استراتيجيات ونُهج "إنسباير" والمجموعات الفرعية لهذه الاستراتيجيات والنُهج لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة المتعددة؛
- إقامة الصلات بين الوقاية من العنف ضد المرأة والوقاية من العنف ضد الأطفال؛
- تحديد مبررات الاستثمار لكل استراتيجية من استراتيجيات "إنسباير"، وتحديد تكاليف الوحدة للتنفيذ في البيئات المنخفضة والمتوسطة والعالية الدخل، وحساب الفجوة التمويلية.

الخلاصة

لقد بدأ العديد من البلدان في تنفيذ الخطط والسياسات والقوانين اللازمة لدعم برامج الوقاية من العنف ضد الأطفال وجهود الاستجابة التي تتوافق مع حلول "إنسباير" المستندة إلى البيّنات. غير أن صناع القرار في كل البلدان يسلّمون بالحاجة إلى تكثيف جهودهم. وإن استراتيجيات "إنسباير" السبعة ونُهجها، إلى جانب آليات دعم التنفيذ التي جرى تطويرها في سياقها، توفر إطاراً وأدوات لسد هذه الفجوة. ويوفر عقد الأمم المتحدة للعمل للفترة 2020-2030 إطاراً زمنياً للعمل ويشدد على الحاجة إلى العمل فوراً، ويوحي بإحساس جديد بضرورة اتخاذ تدابير عاجلة.

شكر وتقدير

تتقدم منظمة الصحة العالمية بالشكر لمؤسسة بوتنار ومراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها لما قدمته من دعم مالي سخي من أجل إعداد هذا التقرير ونشره.

المراجع

يرجى الاطلاع على التقرير الرئيسي حيث أدرجت المراجع الكاملة المذكورة في هذا التقرير.

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال:

منظمة الصحة العالمية
ادارهِ المحددات الاجتماعية للصحة
Avenue Appia 20
Geneva 27 1211
سويسرا

البريد الإلكتروني: violenceprevention@who.int
www.who.int/global-status-report-on-violence-against-children-2020

9789240007079

9 789240 007079